الشامي، وأحمد شوقي السيد، وجورج إبراهيم قشوع، وهو صاحب مصنع أخشاب. ويرأس اللجنة المعينة في البيرة حسان مصطفى حسين الطويل، وتضم كلاً من زكي حامد علي النحاس، وعبدالرزاق رجب البيطار، وعزت محمد ابراهيم شلطف، ويوسف عبداللطيف الطاهر.

وبموجب ذلك، حل عبدالمجيد الزير في الخليل محل مصطفى النتشة الذي أقيل من منصبه خلال العام ١٩٨٢، وكان قد ترأس البلدية خلفاً لرئيسها المنتخب، فهد القواسمي، الذي أقيل خلال العام ١٩٨١، واغتيل في عمان في العام ١٩٨٤. وحل في رام الله خليل موسى خليل، الذي تولى، فعلياً، رئاسة البلدية بالنيابة، اثر حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، وقد عين خلفاً لكريم خلف، الذي اصيب خلال العام ١٩٨٢ في اعتداء دبّرته جماعة من التنظيم الارهابي اليهودي. وكان خلف قد أقيل في العام ذاته، وتوفي بعد ذلك بعامين، اثر نوبة قلبية مفاجئة؛ ومنذ ذلك الحين تولى ادارة البلدية ضابط اسرائيلي. وفي البيره، حل حسان مصطفى الطويل محل ابراهيم الطويل (**المصدر نفسه**)، الذي خلف رئيس بلديتها عبدالجواد صالح، بعد ابعاد الاخير الى الضفة الشرقية في العام ١٩٧٤. وكان ابراهيم الطويل اقيل العام ١٩٨٢، مع عدد من رؤساء البلديات الذين أقالتهم سلطات الحكم العسكري الاسرائيلي في حينه.

بعد يومين على اصدار قرارات التعيين، اعترفت الحكومة الاردنية برؤساء لجان البلديات الثلاثة وباعضاء المجالس البلدية المعينين. واعلن وزير شؤون الارض المحتلة الاردني، مروان دودين، ان حكومة بلاده قررت ادراج مشروعات هذه البلديات في اطار الخطة الخمسية لتطوير الاراضي المحتلة (**الشرق الاوسط**، لندن، ١٩٨٦/٩/٣٠). وقال دودين، شارحاً الموقف الاردني من التعيين، «ان الوزارة الاردنية ' درست ' قرار التعيين من جميع جوانبه، واستعرضت أسماء اعضاء اللجان [المعينة] ورؤسائها، و [قررت] التعامل معها اعتباراً من تاريخه». واوضح دودين ان قرار التعيين «جاء نتيجة ضغوط متواصلة وشديدة من قبل المواطنين [في الضفة الغربية]، لكي تحل هيئات وطنية عربية محل الادارة الاسرائيلية» (**الفجر**، ١٩٨٦/٩/٣٠). غير ان وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، إعترف «بأن تعيين رؤساء البلديات الثلاثة، في الخليل ورام الله والبيرة، جاء في اطار السياسة الاسرائيلية في المناطق المحتلة، الرامية الى دعم الجهات ' المعتدلة ' الموالية للاردن، وتوجيه ضربة الى ' العناصر الارهابية ' ، ووضع الجهات ' المعتدلة ' مكان العناصر الموالية لـ م.ت.ف. في المناطق المحتلة». واعترف، ايضاً، «بأن سياسة اسرائيل في هذه المناطق تتمشى والمصالح الاردنية في ضرب م.ت.ف. ودعم مكانة الاردن في الضفة والقطاع»، مضيفاً ان الخطوات الاردنية، والاسرائيلية، «تشكل شبكة واحدة ' لمكافحة الارهاب ' ، وان تعيين رؤساء البلديات العرب يأتي كجزء من هذه ' المسيرة ' وجاء بمبادرة من الأردن. وقد أقرته اسرائيل، بعد ان تأكد [لها] ان رؤساء البلديات هؤلاء ' مقبولون ' ، وأنهم لا ينتمون الى م.ت.ف.» (**المصدر نفسه**). وتلحظ الاوساط السياسية الوطنية في الضفة ان ثمة نشاطاً ملموساً يجرى فيها، من اجل تشكيل مجالس قروية، من عناصر مزدوجة الولاء للسلطتين، الاسرائيلية والاردنية؛ اذ تجرى محاولات لتشكيل مجالس قروية، في خمس قرى شمال غرب القدس، ويتم اطلاق الوعود للعناصر المرشحة فيها، بتوفير خدمات لهذه القرى (**الطليعة**، ١٩٨٦/١٠/١٦).

أما بصدد الموقف الجماهيري في الضفة من التعيين، فقد أُصدرت بيانات وأُعلنت مواقف عدة تدينه، وتعلن رفضها له. وكانت المؤسسات والهيئات الوطنية في الضفة اتخذت، في وقت مبكر، موقفاً من محاولات تعيين لجان بلدية، واصدرت، قبل اسبوعين من اصدار قرار التعيين، بياناً اعلنت فيه رفضها «للمحاولات الجارية من قبل السلطات الاسرائيلية...». وجاء في البيان «ان هذه المحاولات تجرى بالتنسيق فيما بين اسرائيل والاردن، وتعتبر خطوة على طريق تطبيق الحكم الذاتي والتقاسم الوظيفي بينهما» (**المصدر نفسه**، ١٩٨٦/٩/١٨).